مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تجربة العراق تقدم دروساً وتحذيرات لسوريا جديدة

الكاتب: كمال شوماني

المصدر: مجلة "ذا نيو لاين مغازين" / كمال جوماني، نُشر في 16 كانون الثاني 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

تجربة العراق تقدم دروساً وتحذيرات لسوريا جديدة

الكاتب: كمال شوماني

المصدر: مجلة "ذا نيو لاين مغازين" / كمال جوماني، نُشر في 16 كانون الثاني 2025.[1]

في الوقت الذي تحاول فيه دمشق بناء ديمقراطية مستقرة من بين أنقاض الحرب، فإن تجربة العراق تقدم لنا طريقا للمضي قدماً في مسار الديموقراطية.

لقد أدى الانهيار المفاجئ لنظام الأسد في سوريا إلى فتح فصل جديد غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث، وهو حدث قوبل بفرح من قبل معظم السوريين. ولأول مرة منذ أجيال، أُتيحت الفرصة للسوريين، الذين عانوا من اختناق نظام استبدادي دام نحو ستة عقود، لتقرير مصيرهم وبناء نظام سياسي جديد يمتلك القدرة على تمثيل جميع فئات المجتمع.

مع ذلك، ورغم صعوبة الحرب الوحشية التي استمرت لأكثر من عقد للإطاحة بنظام الأسد، قد تكون هذه المرحلة الجديدة أكثر تعقيداً. إن تشكيل دولة جديدة من أنقاض الحرب الأهلية يمثل مهمة شاقة حتى في أفضل الظروف.

تواجه سوريا، التي دُمِّر اقتصادها ونسيجها الاجتماعي وبنيتها التحتية بشكل كامل على مدى العقد الماضي، مجتمعاً دولياً متشككاً، حيث تتأرجح القوى العالمية والإقليمية بين الحذر والعداء تجاه النظام الجديد، معبرةً عن شكوك عميقة تجاه قادته الحاليين.

في سياق هذا المنهاج، يمكن للعراق المجاور، الذي يشترك في العديد من ملامح التاريخ السوري – والذي واجه أيضاً تحدياً يتمثل في إعادة تشكيل نفسه سياسياً بعد عقود من الديكتاتورية – أن يقدم دروساً في كيفية الإنتقال نحو الإستقرار والديمقراطية.

تتجلى ثلاث استراتيجيات رئيسية في تجربة العراق:

أولاً، تبني "الفيدرالية" كوسيلة للحفاظ على تماسك الدولة. ثانياً، اعتماد صنع القرار القائم على الإجماع لتعزيز الوحدة الوطنية. ثالثاً، تجنب خلق زعامة جديدة تتمتع بكاريزما قوية، مما قد يؤدي إلى تكرار تجربة الديكتاتورية السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على القضايا العملية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد، بدلاً من الإنغماس في المشاريع الأيديولوجية الكبرى والصراعات الإقليمية.

[1] Iraq Offers Lessons and Warnings for a New Syria. https://newlinesmag.com/spotlight/iraq-offers-lessons-and-warnings-for-a-new-syria/

نعم، تجارب البلديّن ليست متطابقة. ففي حين إنهارَ نظام الأسد على أيدي السوريين أنفسهم، تعرّض العراق لغزو وإحتلال من قبل الولايات المتحدة، حيث تم فرض نظام ديمقراطي بدعم أجنبي. ولم يكن طريق العراق نحو الاستقرار النسبي سهلاً، إذ تميّزت السنوات الأولى بعد سقوط صدام حسين بإراقة الدماء الجماعية، والإحتلال، والفساد، والاقتتال السياسي الداخلي. كما أن أزمات مثل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، التي كادت أن تؤدي إلى انهيار العراق.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكّن العراقيون من إنشاء ديمقراطية فعّالة إلى حد معقول بعد الإطاحة بصدام حسين. إذ أن العراق لا يُعتبر دولة ذات حكم رشيد، إلاّ أنه استطاع بناء نظام تمثيلي يضم وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة في المجتمع العراقي. وهذا ليس بالإنجاز السهل، خاصة بعد أجيال من العيش تحت الإستبداد الخانق للدكتاتورية البعثية، وهي تجربة ميَّزت العراقيين والسوريين على حدٍ سواء.

تضمنت المبادئ التي تقوم عليها السياسة العراقية تقاسم السلطة، والتعايش على أساس عقد اجتماعي جديد: دستور ديمقراطي. فبعد وحشية نظام صدام حسين، والإحتلال الأمريكي، والحرب الأهلية الطائفية، استمر العراقيون في اعتبار هذه المبادئ كمبادئ إرشادية لدعم مؤسساتهم الديمقراطية.

وفي مواجهة الأزمات التي دفعت دولتهم إلى حافة الإنهيار على مدى العقد الماضي، نجح العراقيون بشكل بطولي، وغالباً رغم الصعوبات، في الحفاظ على ديمقراطيتهم الوليدة واقفةً على قدميها.

تتمتع سوريا بظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية مشابهة لتلك التي يشهدها العراق، مما يجعلها مثالاً مفيداً للمقارنة المؤسسية. لقد شهد البلدان، اللذان يشتركان في حدود طويلة، العديد من الإنقلابات العسكرية خلال القرن العشرين، قبل أن يتوحدا تحت ديكتاتوريات حزب البعث. في كُلٍ من البلديّن، كان حزب البعث يقوده أقلية، حيث يهيمن العلويون على النظام في سوريا ذات الأغلبية السنية، بينما يسيطر السنة على النظام في العراق الذي يغلب عليه الشيعة.

تواجه سوريا الحرة حالياً تحدياً كبيراً في الحفاظ على تماسك أجزائها وكسب دعم الأكراد والمسيحيين والعلويين والأقليات الأخرى للدولة الجديدة. وقد أشار النظام السوري الجديد، الذي تقوده جماعة هيئة تحرير الشام الإسلامية، إلى إستعداده لإعادة النظر في مفهوم حزب البعث في سياق إقامة الدولة، حتى أنه أشار في رسالة حديثة إلى أن "التنوع" يمثل قوة للأمة السورية التي يسعون إلى حمايتها. ومع ذلك، يجب إضفاء الطابع المؤسسي على هذه اللفتة الخطابية الإيجابية. ضمن إطار نظام سياسي يضمن حماية حقوق المجموعات الأخرى

بعد سقوط نظام صدام حسين، تم منح السلطة التمثيلية لكل قطّاع من المجتمع العراقي من خلال برلمان حر. كما اعتمد العراق نمط الإدارة الفيدرالية للتعامل مع القضايا الخلافية المتعلقة بالهوية والحكم الذاتي لجماعات مثل الأكراد. اليوم، يُحكم شمال العراق ككيان كردي مستقل، مع بقاءه جزءاً من الدولة العراقية. هذا الحل التوافقي، الذي يحرم الأكراد من الاستقلال الكامل لكنه يمنحهم سلطات واسعة للحكم الذاتي، نال تأييد معظم الأحزاب الكردية، التي لا تزال ملتزمة بالدستور العراقي وتُثمِّن دورها داخل البلاد، طالما أنها قادرة على الحفاظ على استقلالها الثقافي والأمني والسياسي على أراضيها.

على الرغم من الخلافات الدورية والإستفتاء المشؤوم على الاستقلال في عام 2017، يبقى مثال كردستان العراق دليلاً لكلا الجانبيّن على أن الطريق نحو الإستقرار ونزع فتيل الصراعات العرقية يكمن في صيغة الفيدرالية، مع تجنب النزعات الإنفصالية.

يجد أكراد سوريا، الذين يسيطرون حالياً على مناطق في شمال شرق البلاد تحت راية قوات سوريا الديمقراطية، أنفسهم في موقف مشابه حيث يحتاجون إلى التفاوض على ترتيب جديد مع دمشق. لقد تخلوا بالفعل عن نزعات الانفصالية، ويسعون فقط إلى الحكم الذاتي ضمن دولة سورية – على غرار ما هو موجود في العراق – لحماية هويتهم الثقافية ومنع تكرار التجربة المؤلمة للعصر البعثي، عندما وجدوا أنفسهم محرومين فعلياً من حقوقهم داخل الأمة السورية. سيشمل أي شكل من أشكال الحكم الذاتي الكردي في شمال شرق سوريا أيضاً مشاركة قوية من العرب والتركمان والآشوريين والشركس والإيزيديين، حيث يشكل الأكراد جزءاً أصغر من السكان في سوريا مقارنة بالعراق.

تتمثل تجربة مشتركة أخرى بين العراق وسوريا في حكم رجال أقوياء يتمتعون بشخصية كاريزمية، حيث يصورون أنفسهم كقادة سياسيين وآباء لدولتيّهم. أنشأ كلاً من حافظ الأسد وصدام حسين قدسية خاصة تتمحور حول أنفسهم، حيث أصبحت صورهم منتشرة في جميع أنحاء البلاد. كانت هذه الطائفة ركيزة من ركائز البعث، ولم تنتهِ في العراق إلاّ بعد الغزو الأمريكي. ومع ذلك، استمر السوريون في العيش تحت طائفة الأسد لعقود أطول، حيث نقل حافظ العباءة إلى إبنه بشار. حتى فراره من البلاد في ديسمبر، كان بشار يمثل تجسيداً حياً للأمة السورية، وعاش السوريون تحت تأثير حركة أيديولوجية متعصبة تتمحور حول تقديسه.

اليوم، مع بداية عام جديد من الارتياح والابتهاج بسقوط الأسد، يبرز خطر نشوء كاريزمية جديدة حول شخصية أحمد الشرع. سرعان ما ظهرت صور رمزية له، سواء على الصعيد المحلي أو في نطاق أوسع، حيث تم تصوير الشرع كشخصية الأب للأمة السورية. وقد ذهبت الصحيفة السعودية "عكاظ" إلى حد وصفه بأنه "بسمارك جديد" – الزعيم الآيقوني الذي وحد ألمانيا ووجّهها نحو الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. إن تبلور الشرع كبطل رمزي جديد، على غرار صدام أو بشار، سيكون بمثابة

إشارة واضحة للتراجع الديمقراطي. فقد كانت تقديس الزعيم عاملاً رئيسياً في قمع الديمقراطية الحقيقية في كُلٍ من سوريا والعراق خلال فترة حكم البعث.

يبدو أن "أحمد الشرع" يتسم بتناقض في موقفه تجاه الصور التي يرسم بها لنفسه، حيث يركّز بشكل أكبر على أهمية "المؤسسات" والحكم بالإجماع في سوريا الجديدة. ومع ذلك، يظل رهين شخصيته، مما يشكل تحدياً كبيراً في غياب المؤسسات الديمقراطية كالتي أسسها العراقيون. تُعتبر هذه المؤسسات ضرورية لضمان عدم إنزلاق البلاد إلى العادات الأيديولوجية السائدة خلال فترة البعث.

جاء مثال مفيد لإحدى هذه المؤسسات المُقيِّدة في الأيام الأولى للغزو الأمريكي للعراق. فبعد أقل من عام على بدء الإحتلال، أنشأت السلطات العراقية المؤقتة، التي كانت تعمل تحت إشراف الولايات المتحدة، هيئةً تُسمى "مجلس الحكم العراقي". تم تأسيس هذه الهيئة لتمثيل وجهات نظر جميع الجماعات العرقية والدينية الرئيسية في العراق، بالإضافة إلى زعماء العشائر. ساعد مجلس الحكم، من نواحٍ عديدة، في بناء أسس عراق جديد شامل، حيث أعطى صوتاً للشيعة والسنة والأكراد والتركمان والآشوريين وغيرهم من أعضاء النسيج الاجتماعي العراقي المتنوع، الذين كانوا في السابق مجرد رعايا لحزب البعث. لم يكن من الممكن لأي فرد أو مجموعة السيطرة على المشهد السياسي، إذ كانت هناك جوقة من الأصوات المتنوعة تعمل على موازنة نفوذ أي جهة.

ساعد مجلس الحكم في نهاية المطاف في توجيه العراق خلال مسار تطوره الديمقراطي. وبعد عام من إنشائه، تم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة أدت إلى إنشاء جمعية وطنية انتقالية، ممّا مهد الطريق لصياغة دستور ديمقراطي جديد للعراق. وفي أكتوبر 2005، صوّت الشعب العراقي أخيراً لصالح هذا الدستور الجديد بعد شهور من المداولات العامة.

من اللافت للنظر أن هذا الدستور نجح في الإنفصال عن الماضي، مبتعداً بالعراق عن ديكتاتورية الرجل القوي ونظامه القومي العربي السابق، مُحولاً إياه إلى دولة تعترف رسمياً بجميع الطوائف الدينية والعرقية كمكونات أساسية في البلاد.

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين العراقيين حول العديد من القضايا اليوم، لا تزال الغالبية العظمى تتمسك بهذا الدستور كضمان لأمن وإستقرار الدولة العراقية الموحدة.

لم تتّبع المرحلة الانتقالية في سوريا حتى الآن نموذج هذا المشروع الناجح نسبياً لبناء المؤسسات التوافقية. بدلاً من إنشاء مجلس حكم يمثل تنوع المجتمع السوري، قام الشرع بتركيز عملية صنع القرار حول نفسه وشركائه في هيئة تحرير الشام. على الرغم من أن تصريحات الشرع البراغماتية قد لاقت إشادة واسعة في الصحافة، إلاّ أنها لم تُنفذ بعد على أرض الواقع.

لا توجد في سوريا اليوم هيئة انتقالية سياسية شاملة قادرة على تحقيق إجماع بين شرائح متنوعة من سكانها. لا يمكن أن تكون سوريا الجديدة رهينة لرجل واحد، ولا يمكن أن تمثل آراء طرف واحد فقط، حتى لو كان هذا الطرف هو الذي قاد الهجوم العسكري الذي أطاح بالنظام. ما لم يأخذ الشرع على محمل الجد الحاجة إلى إنشاء آليات لكسب تأييد قطاعات أخرى من المجتمع السوري، ولا سيما الأقليات، فمن غير المُرجح أن تتطور سوريا الجديدة إلى نظام دستوري دائم مشابه لذلك الذي سمح للعراق بالبقاء على قيد الحياة خلال عقديّن مضطربيّن منذ تحريره من صدام.

لدى سوريا أسباب إضافية للتقدم بحذر في رسم طريقها إلى الأمام. على عكس العراق، لا تمتلك سوريا موارد نفطية وفيرة تساعد في تجسيد ميزانيتها، ولا لديها أصدقاء أجانب يمكنها الإعتماد عليهم لتوفير ضمانات أمنية في حالة ظهور أزمات. إن خطر الإنزلاق إلى الاقتتال الداخلي وعدم الاستقرار أصبح حقيقياً وحاضراً.

حتى مع المزايا النسبية التي تمتّع بها العراقيون، فقد عانوا من معاناة هائلة في السنوات التي تلت سقوط صدام، ولم يتعلموا كيفية إنشاء تسوية مؤقتة مستدامة داخل البلاد إلاّ من خلال تجارب مؤلمة، وغالباً تحت توجيه احتلال أجنبي قاسٍ.

على الرغم من التحديات المتعددة التي واجهها العراقيون منذ إستعادة سيطرتهم على بلادهم، إلاّ أنهم تجنبوا تكرار أخطاء جيرانهم، مثل إيران التي تحولت إلى مشروع أيديولوجي يسعى إلى الثورة المستمرة والعدوان الإقليمي. تميّزت مرحلة ما بعد صدام حسين في العراق بتركيز براغماتي على القضايا الداخلية، حيث تم تقديم الأولويات المتعلقة بالتحديات الإقتصادية والبيئية والسياسية وعدم التدخل في شؤون الدول المجاورة. سيكون من الحكمة أن يتبنى قادة سوريا هذا النهج، وأن يواصلوا طمأنة الدول المجاورة بشأن نواياهم.

قد تلوح في الأفق لحظة حاسمة، حيث تضغط دول أجنبية مثل تركيا من أجل حل قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد. إن تفكيك هذه المجموعة، التي كانت أساسية في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بدلاً من دمجها في القوات المسلحة السورية الجديدة، من شأنه أن يحرم النظام الجديد من أداة قوية لمنع عودة التشدّد في البلاد.

في العراق، تم دمج قوات البيشمركة الكردية في النظام الدستوري للبلاد، وهي تتعاون الآن مع الجيش العراقي. ولا يوجد سبب يمنع استخدام نفس النموذج لنزع فتيل المواجهة التي تلوح في الأفق الآن.

لقد ورثت القيادة السورية الجديدة بلداً مُدمراً يعيش فيه أكثر من 90٪ من السكان تحت خط الفقر. تم تقليص البنية التحتية لما كان في يوم من الأيام دولة طموحة ومتوسطة الدخل إلى مستويات الكفاف، حيث يعيش معظم المواطنين دون خدمات أساسية

مثل إمدادات الطاقة والمياه الموثوقة. سيتطلب إصلاح هذا الدمار سنوات من الجهود، بالإضافة إلى إدارة دقيقة وشاملة لجميع قطاعات المجتمع السوري لكسب دعمهم.

بينما يسير السوريون في طريقهم نحو السيادة والإستقلال بعيداً عن الديكتاتورية، يجدر بهم النظر إلى تجربة العراق للحصول على دروس مفيدة على طول الطريق. كانت الحكومة البراغماتية والإنغلاقية والتكنوقراطية لها تأثير إيجابي على التجربة الديمقراطية في العراق. لم يظهر صدام جديد، وتمت تسوية الصراعات القديمة مع الأقليات بشكل دائم من خلال اتفاقيات تقاسم السلطة.

بعد أن حقّق السوريون المهمة البطولية المتمثلة في إنهاء ديكتاتورية قاسية، يبدأون الآن طريقاً طويلاً ومُعقداً نحو إعادة بناء أمتهم. في هذه الرحلة، سيكون من الحكمة أن يستلهموا الدروس من جيرانهم العراقيين، الذين بدأوا على نفس الطريق الصعب قبل عقديّن من الزمن.

**